ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Egyptian Role in the Transitional Phase oF the Libyan Crisis (2011-2014)

M. Dr.. Anwar Saeed Ibrahim

Salah al-Din Education Directorate

* *Corresponding author: E-mail* : a.fors2010@gmail.com

***Keywords*:**
Egypt,
Libya,
January 25 revolution,
transitional,
The election ,
Sit-ins

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 July 2023
Received in revised form	25 July 2023
Accepted	7 Aug 2023
Final Proofreading	19 Dec 2023
Available online	21 Dec 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The Arab-African, security, social, and economic relations between Egypt and Libya have significantly increased the interest in intervening to address the situation that arose in Libya after the downfall of President Muammar Gaddafi's dictatorship. Due to the internal unrest and political changes in Egypt following the January 25, 2011 revolution, including the ousting of President Hosni Mubarak, both Egypt and Libya faced similar challenges in terms of security and politics. Both countries were plagued by the fear of security chaos and the rise of armed groups. Therefore, it was imperative for the leaderships of both nations to establish a unified stance in order to enhance their relations and stabilize the political and security situation.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.12.1.2023.21

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

الدور المصري في المرحلة الانتقالية للأزمة الليبية (٢٠١١ – ٢٠١٤)

م. د. انور سعيد ابراهيم/ مديرية تربية صلاح الدين

الخلاصة:

الروابط العربية الافريقية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية, كلها عوامل مهمة بين مصر وليبيا جعلت الاهتمام مضاعف للتدخل لحل الأزمة التي حدثت في ليبيا بعد سقوط نظام الرئيس معمر القذافي , فهنالك حدود شاسعة تفصل بين البلدين تؤثر بشكل وأخر على الاوضاع الأمنية بينهما , لاسيما وأن الأمن القومي المصري كان في حالة تأهب بسبب الأوضاع والظروف الداخلية في مصر بعد (ثورة 25 يناير 2011) وتغيير نظام الحكم فيها وتنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة, فكانت هنالك اوضاع

سياسية وأمنية مشابهه لما جرى في داخل ليبيا, إذ كان البلدان يعانيان من تحديات أمنية وسياسية حساسة والتخوف من الانفلات الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على البلاد, فكان من الضروري أن يكون هناك موقفاً موحداً من قيادات البلدين لتقوية العلاقات والروابط المشتركة بينهما لاستقرار الوضع السياسي والأمني.

الكلمات المفتاحية: مصر ، ليبيا ، ثورة ٢٥ يناير ، الانتقالية ، الانتخابات ، الاعتصامات

المقدمة :

منذ سقوط نظام الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي عقب ثورة السابع عشر من شباط 2011 صارت ليبيا تشكل تحدياً أمنياً لمصر, لاسيما مع تعثر العملية السياسية فيها وانتشار السلاح بشكل هائل في البلاد, إذ تجاوز (10) مليون قطعة وما حمله من مخاطر بالنظر إلى الحدود المشتركة بين البلدين التي تمتد مسافة أكثر من (1115) كم متر تقريباً، والتي تحولت إلى ممر لتهريب كميات كبيرة من السلاح إلى داخل الأراضي المصرية. وعلى مدى السنوات الأربع (2011–2014) من المدة الانتقالية سعت السلطات المصرية لضبط حدودها الغربية، وتشديد إجراءات المراقبة عليها، لكن الأمور تفاقمت بشدة منذ انهيار العملية السياسية في ليبيا وما تلاها من انقسام وصراع سياسي وانهيار أمني وصعود نفوذ الجماعات المسلحة في أكثر من منطقة في ليبيا.

على الرغم من الاخطار المحدقة بالأمن القومي والوطني المصري من الجانب الليبي الا ان النظام السياسي المصري والذي تشكل بعد سقوط نظام محمد حسني مبارك كان يسوده الارتباك الداخلي, لا سيما على الصعيدين السياسي والامني الامر الذي كان غائباً عن قيامه بالدور المناسب في التعامل مع الازمة الليبية وما تشكلها من تحديات امنية وسياسية واقتصادية على الامن القومي والوطني المصري.

جاء هذا البحث في مطلبين, إذ تناول المطلب الأول: **المحددات الحاكمة للدور المصري في المدة الانتقالية في ليبيا(2011–2014)**, إذ كان غائباً عن المشهد الليبي للظروف الداخلية المرتبكة التي عانت منها مصر بعد سقوط نظام الرئيس محمد حسني مبارك ودخول البلاد في مرحلة من الاضطرابات على كافة الأصعدة, الأمر الذي جعلها تغيب عن ممارسة أي دور في المشهد السياسي الليبي.

فيما تناول المطلب الثاني: عن **استراتيجية الامن القومي المصري في المدة الانتقالية ومكافحة الارهاب في ليبيا (2011–2014)**, إذ تناول الدور المصري في الدفاع عن الامن الوطني والقومي المصري من المخاطر التي كانت تشكله الجماعات المسلحة وما تقوم به من تهريب للسلاح والافراد, من خلال تعاون قيادة البلدين في تعزيز تصديهم لتلك الجماعات.

المطلب الأول

المحددات الحاكمة للدور المصري في المدة الانتقالية في ليبيا

انطلقت في الخامس والعشرين من كانون الثاني 2011 حركة احتجاجات شعبية واسعة, والتي أطلق عليها في التاريخ المصري المعاصر (بثورة 25 يناير) ، (فواز ,2015؛ سبع,2013,ص 297-264) وكان لها حضوراً كبيراً في المشهد السياسي المصري، بسبب تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية واخفاقات في التطبيقات القانونية، شكلت عبئا ثقيلاً على كاهل الحياة اليومية لعموم الشعب المصري، منها قانون الطوارئ المعمول به منذ عام 1981 والتعديلات الدستورية المتلاحقة والتي ادت الى تقييد الحريات السياسية، والتضييق على عمل وحرية العديد من الشخصيات والقوى السياسية ورموزها، وتضخم الاجهزة الامنية واجراءاتها المتشددة المتزايدة من جانب حكومة الرئيس محمد حسني مبارك[1]، والفساد المستشري في كافة مفاصل ومرافق الدولة المصرية، واتساع منظومة المنتفعين والمحسوبية فيها وتحكّمهما بمقدرات الدولة والشعب في آنٍ واحدٍ (عمار علي حسن,2014، ص13) (زياد حافظ, 2011، ص70)

حاول النظام الحاكم احتواء تلك الحركات الاحتجاجية لإنقاذه عبر الدخول في مرحلة انتقالية من خلال اجراءات تعديلية قانونية ودستورية، منها تكليف احمد شفيق[2] برئاسة حكومة جديدة وتعيين عمر سليمان[3] نائباً للرئيس والذي ظل ذلك المنصب شاغراً لسنوات طويلة، واعلان موعداً لانتخابات رئاسية جديدة بدون ترشح الرئيس محمد حسني مبارك لها او أي من أبنائهِ، الا ان قوى الاحتجاجات رفضت تلك الاجراءات بقوة، وفي خضم تلك الاحداث جاء موقف الجيش المصري ليضع حداً لها بوقوفه إلى جانب المحتجين، ليعلن الرئيس محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة في الحادي عشر من شباط 2011 وتكليف الجيش المصري لقيادة ادارة شؤون البلاد، وتعيين المشير محمد حسين طنطاوي[4] وزير الدفاع رئيساً للمجلس الاعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية لمدة ستة اشهر، والذي قام بالعديد من الاجراءات والتعديلات الدستورية للدخول الى مرحلة انتقالية سياسية جديدة في البلاد، منها اقالة حكومة احمد شفيق وتشكيل حكومة جديدة في آذار برئاسة عصام شرف (سداد مولود سبع، 2011، ص28-29) والتي قامت بتهيئة الأجواء لانتخابات برلمانية في الثامن والعشرين من تشرين الثاني والخامس من كانون الأول 2011 والتي أفضت الى سيطرة حزب العدالة والتنمية وحزب النور الإسلاميين على ثلثي مقاعد البرلمان المصري (225 مقعداً لحزب العدالة والتنمية) و (109 مقعداً لحزب النور) من مجموع (489) مقعداً، الأمر الذي أدى الى موجة احتجاج من قوى علمانية وليبرالية من نتائج الانتخابات مدفوعة بوقوف الجيش معها، مما ادى بالمحكمة الدستورية العليا الى إلغاء مجلس الشعب، ودفعت تلك الأوضاع السياسية الجديدة بحكومة عصام شرف الانتقالية إلى تنظيم انتخابات رئاسية عامة في (

السادس عشر – السابع عشر من حزيران 2012) والتي تمخضت عن فوز محمد مرسي [5] , بحصوله على نسبة (51.7%) من اصوات الناخبين، مقابل (48%) لمنافسة احمد شفيق، وبذلك دخلت مصر بمرحلة سياسية جديدة تحت حكم جماعة الاخوان المسلمين (الصواني و لاريمونت, 2013,ص231-235).

الحقيقة تعد مصر من أكثر الدول المجاورة لليبيا تأثراً بالأزمة الليبية وما تلاها من تداعيات اقليمية ودولية , لا سيما تزامن ثورتي البلدين في وقت واحد وهو كانون الثاني في مصر وتلتها ثورة شباط من عام 2011 في ليبيا، ويعزى السبب في ذلك هو لطول الحدود بين الدولتين والتي تزيد على (1115) كيلومتر، الأمر الذي سهل انتقال اللاجئين والجماعات المسلحة من جهة وازدياد عمليات التهريب للأسلحة، والتجارة غير الشرعية، وانتقال العناصر الإرهابية من جهة أخرى (النحلي, 2018, ص67).

إن مصر كانت تعيش في مرحلة سياسية انتقالية مضطربة كثيراً متمثلة بثورة (25 يناير) وعلى الأصعدة كافة اثناء أحداث الثورة الليبية، الأمر الذي جعلها مشغولة بأحوالها الداخلية أكثر من اهتمامها بما جرى على الاراضي الليبية، إذ لم تستطع القيادة الانتقالية في مصر خلال اندلاع الحراك الشعبي الليبي وتنامي الاعمال المسلحة بينهم وبين النظام والمطالب برحيل الرئيس معمر القذافي[6] من اتخاذ أي قرار واضح بتأييد أو رفض ما حدث في ليبيا، إذ اتسم الموقف الرسمي للحكومة المصرية آنذاك بنوع من التحفظ وعدم الوضوح واللامبالاة مقارنة بالموقف الشعبي المصري الذي كان يندد بأعمال العنف الموجهة ضد المتظاهرين الليبيين، كذلك أن النظام المصري لم يعترف بالمجلس الانتقالي الليبي والذي شكل بعد سقوط نظام القذافي إلا في اب عام 2011 أي بعد خمسة أشهر على تأسيسه، ويُعزى السبب من الموقف المصري لعاملين رئيسيين أساسيين هما : الخشية على العدد الكبير من العمالة المصرية المتواجدة في ليبيا والبالغة بنحو (2) مليون عامل من ردة فعل انتقامي من المليشيات المسلحة الموالية للرئيس معمر القذافي، وعدم اليقين من نجاح الثوار الذين استعملوا السلاح كرد فعل على نظام القذافي في إسقاطه وتسلمهم للسلطة (نجاعي، 2018,ص77).

شهدت العلاقات المصرية – الليبية تذبذبا كبيرا بين التحفظ وابداء المواقف خلال أربعة أعوام من عمر الثورتين المصرية والليبية، ولا شك أن قيادتيهما السياسية في كلا الدولتين كانت العامل المهم الأكبر في عدم وضوح المواقف تلك العلاقات من فترة لأخرى، وكان موقف مصر تجاه ليبيا منذ اليوم الأول لقيام الثورة واضح تماما، وهو اتباعها سياسة عدم التدخل عسكريا في الشؤون الداخلية الليبية، كذلك كانت حريصة على ايقاف العنف الذي ساد الوضع في ليبيا، وفي أكثر من مناسبة واجتماع كانت مصر بذلت قصارى جهدها للحفاظ على وحدة ليبيا وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني فيها، وذلك الذي

أكده وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيط[7] لبناء مؤسسات الدولة بعيداً عن الطائفية والمذهبية (بشير واخرون، 2011).

لكن وعلى الرغم من كل ما اعلنتهُ مصر فإنها وعلى الصعيد العملي كانت قد تبنت العديد من المواقف والتي اشارت بانها كانت تقدم الدعم للثورة في ليبيا، إذ لم تقم بغلق حدودها الغربية مع ليبيا، كذلك لم يؤشر عليها قيامها بتقديم أية مساعدات لنظام القذافي، كذلك أنها لم تسعى لدعم القذافي سياسياً وديبلوماسياً واعلامياً على الأصعدة الإقليمية والدولية، وظلّت القاهرة نقطة استقبال وانطلاق لممثلي المجلس الانتقالي والعديد من الشخصيات الليبية الذين يتوجهون منها لمختلف دول العالم (نجاعي، 2018, ص77).

الاتحاد الافريقي وفي محاولة منه لوضع حد للحالة المتدهورة في بداية الثورة الليبية، فقد قام بطرح مبادرته والتي عُرفت **بـ(خريطة الطريق الافريقية)**، والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الافريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول من الاتحاد هي (موريتانيا, جنوب افريقيا، مالي, الكونغو، وأوغندة)، وأن القادة الأفارقة الذين اختارهم الاتحاد الإفريقي للقيام بوساطة في الصراع في ليبيا، غادروا نواكشوط صباح الأحد العاشر من نيسان 2011 متوجهين إلى طرابلس ثم بعدها إلى بنغازي في إطار جهود يبذلها الاتحاد الإفريقي للتوصل إلى وقف المعارك بين القوات الموالية للعقيد معمر القذافي والثوار (الوسطاءالافارقة https://www.dw.com/ar) .

تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الاعمال العسكرية، وفتح حوار بين الاطراف الليبية، وضمان إدارة جامعة للمرحلة الانتقالية تتبنى إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة الى الديمقراطية والاصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية (الوسطاء الافارقة https://www.dw.com/ar).

اما مصر فعلى الرغم من عدم وضوح موقفها من مبادرة **(الخريطة الطريق الافريقية)** التي طرحها الاتحاد الأفريقي الا انها أكدت ومن خلال مبعوثها السفير هاني خلّاف على **(استقرار مبادرة ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها أمر وثيق الصلة بالأمن القومي المصري وتعده خطاً أحمر لا تقبل المساس به)** (صحيفة الشرق الاوسط ،11845، آيار 2011).

كذلك رفضت مصر بالمقابل أي تدخل خارجي في بداية الأزمة الليبية، ولم تشارك في العمليات العسكرية لحلف (الناتو) مثلما فعلت دول عربية أخرى، الا انها قامت بتسليم السفارة الليبية والمندوبية الدائمة لليبيا في الجامعة العربية إلى ممثل المجلس الوطني الليبي الانتقالي السفير عبد المنعم الهوني (نجاعي، 2018, ص78).

لم يستمر موقف مصر ذلك على حاله بل انها سرعان ما تداركت موقفها السابق من الأحداث التي جرت في ليبيا، إذ طغى على مستوى العلاقات المستقبلية بين البلدين مسألتين مهمتين هما بقايا رموز نظام القذافي الموجودين على الاراضي المصرية، والعمالة المصرية الموجودة في ليبيا، لذا قام في السادس عشر من كانون الثاني 2012 المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الحاكم بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك بأول زيارة لمسؤول مصري إلى ليبيا مع وفدٍ وزاري كبير إذ لاقت ترحيباً من الجهات الرسمية الليبية، الا انه قابلها رفض شعبي ليبي مطالباً مصر بتسليم الفارين من رموز نظام القذافي إليها، وقد ضمّ الوفد الوزاري المصري كلا من وزراء الخارجية نبيل العربي، والبترول والثروة المعدنية عبدالله غراب, والاتصالات ماجد عثمان، والقوى العاملة والهجرة احمد حسن البرعي, والتربية والتعليم احمد جمال الدين موسى، والكهرباء والطاقة حسن يونس، والإسكان محمد فتحي البرادعي، وقد التقى طنطاوي ووفده المرافق كل من المستشار مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي، ورئيس الوزراء الليبي عبد الرحيم الكيب، ومسؤولين ليبيين آخرين ، وقد تطرق الطرفين الى مناقشة العديد من المشاريع في مجال العلاقة، وإنشاء مشاريع لإمداد عدد من محطات الكهرباء الليبية بالغاز، فضلاً عن التنسيق مع الجانب الليبي، على عودة الاستثمارات الليبية في مجال النفط إلى مصر. وفى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كذلك تم الاتفاق على توقيع العديد من بروتوكولات التعاون والاندماج بين شركات الاتصالات في البلدين، وتوقيع اتفاق لتوفير العمالة المصرية المدربة لليبيا، وفى مجال التربية والتعليم كان هناك العديد من البرامج المقترحة، سواء للنهوض بالعملية التعليمية أو المنشآت ومعادلة شهادات التعليم قبل الجامعي بين البلدين (طنطاوي https://www.dw.com/ares).

الا انه وبعد تسلم محمد مرسي مقاليد السلطة في الثلاثين من حزيران 2012 حظي ملف العلاقات بين البلدين نوعاً من المرونة، ولتدعيم العلاقات الليبية – المصرية اكثر قام رئيس الحكومة الليبية عبد الرحيم الكيب بزيارة إلى القاهرة في الرابع من اب 2012، استمرت ثلاثة أيام والذي استقبله خلالها الرئيس محمد مرسي، وعدد من كبار المسؤولين في مصر، إذ أكد أن الحكومة الليبية مهتمة بزيادة ومضاعفة الاستثمارات الليبية في السوق المصرية وتعزيز مجالات التعاون الاقتصادي، ودعم حركة التجارة بين البلدين واستعادتها لحجمها الطبيعي لما كان عليه قبل الثورة، وتقديم كل التسهيلات لمشاركة الشركات المصرية في جهود إعادة الإعمار في ليبيا والعمل على استئناف مشروع القاهرة الجديدة، ومشروع الصالحية لاستصلاح (138,600) دونم، وإعادة إحياء فكرة إنشاء منطقة اقتصادية حرة مشتركة في المنطقة الحدودية للصناعات كثيفة الطاقة، كذلك اتفق الجانبان على الانتهاء من مشروع الربط الإلكتروني بين وزارتي القوى العاملة في البلدين لتوثيق عقود العمالة المصرية، وبحث القضايا العالقة فيما يخص تعويضات الأفراد والشركات المتضررة من الأحداث التي رافقت الثورة الليبية، وأبدى الجانب

الليبي رغبته في عودة شركة المقاولات المصرية للعمل في ليبيا وعودة العمالة المصرية, لاسيما وان سوق العمل الليبي تستوعب مليون فرصة عمل جديدة (نجاعي، 2018, ص78).

مع كل تلك الاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين الا انه لم تكن العلاقات بين البلدين تسير على نحو حسن، فقد حرمت مصر من الحصول على العديد من المساعدات المالية من ليبيا، وتراجعت الوعود الليبية في منح حصة للشركات المصرية في المشاركة في إعادة الإعمار, ويُعزى السبب في ذلك الى ملف بقايا رموز النظام الليبي الموجودين في مصر, إذ قدرته الحكومة الليبية بنحو (76) مطلوباً، والذي أحدث نوعاً من التوتر الكبير بين الطرفين، إذ رفض المجلس العسكري المصري الذي كان يتولى إدارة البلاد خلال تلك المدة، تسليمهم إلى حين انتخاب رئيس فعلي للبلاد، وتبريره لذلك أن طلبات الاسترداد غير مستوفاة للشروط القانونية وأن تسليمهم لابد أن يكون وفق حكم قضائي، ولم تكتف الحكومة الليبية بتكرار مطالبها لمصر على المستوى الثنائي بين البلدين، بل حرصت ليبيا على إثارة تلك المطالب في أروقة الجامعة العربية، وازداد الأمر تعقيداً حينما اصدر مجلس الجامعة العربية قراراً على مستوى وزراء الخارجية العرب في السادس من ايلول 2012 والذي الزم بموجبه الدول العربية بالتعاون القضائي مع الحكومة الليبية من أجل تقديم المتهمين الليبيين الموجودين في الخارج والمطلوبين للعدالة في قضايا جنائية وقضايا تتعلق بسرقة أموال الشعب الليبي لمحاكمتهم في ليبيا(صحيفة اليوم السابع https://www.youm7.com).

استقبل الرئيس المصري محمد مرسي في الخامس من كانون الثاني 2013 رئيس المجلس الوطني الليبي محمد المقريف في القاهرة، واكد الرئيس محمد مرسي خلال مؤتمر صحفي **(انه تم الاتفاق على المضي قدماً في ملف تسليم المطلوبين للعدالة في ليبيا بما يتفق مع الدستورين المصري والليبي والقوانين في كلا البلدين، وبما يتفق مع الأعراف والمواثيق الدولية الموقعة من كلا الجانبين)** (https://lana-news –).

بالفعل على اثر الزيارة سلمت مصر إلى ليبيا اثنين من المطلوبين وهما كل من إبراهيم القذافي مدير إدارة صندوق تمويل الإنتاج الليبي في النظام السابق، ومحمد أمين ماريا القائم بأعمال السفارة الليبية في القاهرة، كذلك أعلن محافظ البنك المركزي الليبي الصديق الكبير عن منح بلاده وديعة لمصر بملياري دولار, وتراجعت بشكل ملحوظ القيود التي فرضتها ليبيا على العمالة المصرية لديها، فيما اعلن السفير الليبي بالقاهرة محمد فايز جبريل بزيادة الاستثمارات الليبية في مصر، وزيادة مشاركة مصر بشكل واسع في جهود إعادة الإعمار، وقد عدت تلك المبادرة بمثابة الخطوة الأولى نحو تفعيل العلاقات الليبية – المصرية أثناء المرحلة الانتقالية وإيجاد انفراج نسبي للأزمة بين البلدين (نجاعي، 2018 , ص79).

التقى رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب في الرابع والعشرين من آب 2013 وفدًا برلمانياً وحكومياً ليبياً برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب، وعضوية وزير الثقافة، ووكيل وزارة الخارجية، والسفير الليبي بالقاهرة، أكد فيه أن استقرار الأوضاع في ليبيا، وتشكيل الحكومة الليبية، سيسهم في تعاون مصر جنباً إلى جنب مع أشقائها, من أجل دفع جهود التنمية والتعاون في شتى المجالات, وأوضح أن تشكيل المجلس الجديد يدل على وجود إرادة قوية للتغلب على التحديات التي تواجهها ليبيا, وطلب الوفد الليبي مساعدة مصر في بناء مؤسسات الدولة, وتعزيز التعاون في ضبط الحدود، وزيادة الروابط الاقتصادية والتنموية، مثل تلك اللقاءات تدل على وجود نية قوية من جانب الحكومة المصرية على دعم التعاون الثنائي مع جارتها الليبية ومساعدتها على الخروج من أزمتها (منشاوي, www.acrser.org).

أكدت الخارجية المصرية في أكثر من مناسبة واجتماع أن مصر تبذل قصارى جهدها للحفاظ على وحدة ليبيا، وستقدم كل الدعم اللازم, مع أهمية وضع خطة عمل تتضمن اتخاذ خطوات داخل ليبيا، وخطوات أخرى بينها وبين دول الجوار لضبط الحدود وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، والتأكيد على ضرورة محاربة الإرهاب وبناء مؤسسات الدولة والبعد عن الطائفية والمذهبية (المبادرة المصريةhttps://www.sis.gov.eg).

التقى وزير الخارجية نبيل فهمي في السابع من آذار 2014 على هامش الاجتماع الوزاري الدولي في روما بشأن دعم ليبيا، برئيس الحكومة الليبية علي زيدان بمشاركة وزير خارجيته محمد عبد العزيز، وقد تمت مناقشة العلاقات الثنائية المصرية الليبية وكيفية حماية أمن ورعاية المصريين المقيمين في ليبيا، كذلك ناقش نبيل فهمي مع علي زيدان كيفية تحقيق الأمن في ليبيا ودعم الحفاظ على أمن الحدود الليبية وهو ما يحقق مصلحة البلدين (منشاوي,www.acrser.org).

المطلب الثاني

استراتيجية الامن القومي المصري في المرحلة الانتقالية ومكافحة الارهاب في ليبيا

في بداية الأحداث التي شهدتها ليبيا ومنذ منتصف شهر شباط عام 2011 لم تكن مصر لديها الدور المهم, على الرغم من الدور الخارجي الذي كان المحرك الرئيس لمفهوم الأمن القومي لمصر إبان ما عاشته ليبيا من اضطرابات ومواجهات مسلحة، ويُعزى السبب في ذلك الى انشغال السلطات المصرية هي الأخرى بما دار على أرضها بعد ما سميت بثورة (25 يناير) وما تلاها من متغيرات سياسية وأمنية، إلا أن غياب سطوة السلطات الأمنية المصرية في المناطق الحدودية مع ليبيا أسهم في تسهيل حركة المقاتلين الأجانب ودخول الأسلحة للمجموعات المسلحة في مصر والتي دخلت في مواجهة مباشرة مع القوات المسلحة الليبية، علاوة على استغلال عدد من الدول من التي تدخلت في ليبيا بشكل مباشر من

استغلال الشريط الحدودي الطويل بين ليبيا ومصر لإيصال الدعم لتلك المجموعات عبر المدن الليبية القريبة من الحدود المصرية (عوني، 2020 , ص202).

على الرغم من أن خطوط التشابك والخبرات المتبادلة تكاد تكون محدودة نسبياً بين الأحزاب السلفية في مصر وليبيا كأحزاب (النور والأمة والوطن)، وذلك بسبب الاختلافات في الأفكار والرؤى، فإن التشابك بدا أكثر فعالية على صعيد الجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت الانخراط في العمل السياسي في مصر وليبيا وتحديداً في الشرق، إذ بدا أن الأخيرة, لاسيما (جماعة أنصار الشريعة وألوية عمر عبد الرحمن) كروافد للجماعات السلفية وتشكل مصنعاً لتدريب متشددين، وتصدير السلاح إلى مصر وتحديداً للجماعات النظيرة في سيناء، ولقد ظهر ذلك في مؤشرات تراكمت منذ الثورة في البلدين، بدءاً من تقارير أمنية تحدثت عن مشاركة مصرين في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي والتي أسفرت عن مقتل السفير الأمريكي John Christopher "Chris" Stevens وثلاثة من موظفي السفارة في الحادي عشر من ايلول 2012، ومروراً بتفجير القنصلية المصرية في بنغازي في السابع عشر من آب 2013 كرد فعل على فض اعتصامات الإخوان في مصر، كذلك نظمت جماعات جهادية ليبية عرضاً عسكرياً على الحدود مع مصر باعثة برسالة تهديد غير مباشرة للسلطات المصرية بعد فض اعتصامات الإخوان في مصر (محمد، , 2011www.acrseg.org).

يمكن للمتتبع للعلاقات بين كل من مصر وليبيا من أن الأزمة الليبية شكلت خطراً كبيراً على الأمن القومي لمصر بسبب تدهور الأوضاع الامنية الداخلية في ليبيا والتي ادت الى نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة، وتصاعد تجارة السلاح وامتدادها الى الدول المجاورة ونتيجة للأوضاع الأمنية الهشة في ليبيا منذ اندلاع ثورة 17 شباط 2011 ، فقد شهدت تلك المرحلة تعاوناً أمنياً وعسكرياً، إذ جرى في كانون الثاني عام 2013 توقيع اتفاقية صداقة محلية بين بلدية البطنان الليبية ومحافظة مرسي مطروح المصرية الحدودية مع ليبيا في سبيل ايجاد حل لمشكلة المنافذ الحدودية (محمود و البرغثي, صحيفة الشرق، 12565، نيسان 2013).

كذلك تضمن عقد اتفاقية للتعاون العسكري المشترك بين البلدين حينما زار الفريق صدقي صبحي رئيس الأركان العامة للقوات المصرية ليبيا في العاشر من نيسان 2013، اذ أجرى مباحثات مع نظيره الليبي اللواء يوسف المنقوش، تطرقت لقضايا التعاون بين القوات المسلحة في البلدين لتأمين الحدود المشتركة بشكل كامل، إذ إن مصر تعد ليبيا امتداداً استراتيجياً لها، كذلك أكد وزير الدفاع الليبي محمد البرغثي على استعانة بلاده بخبرات دولية مختلفة في بناء الجيش الليبي وعلى رأسها مصر، مشدداً على أن مصر فتحت أبواب التدريب وتبادل الخبرات للجيش الليبي وأنهم يمضون بخطوات واسعة في ذلك المجال (منشاوي, ww.acrser.org)

اعقبت فوز الرئيس محمد مرسي بالرئاسة في مصر وتسلم حركة الاخوان المسلمين مقاليد السلطة (سبع,الاخوان المسلمون، 2014,ص49-175) ، فيها الى انقسام حاد في مواقف كل من المجتمع المصري والقوى السياسية تجاه مرحلة تسلم مرسي لمقاليد حكم البلاد، لاسيما بعد القيام بالعديد من الاجراءات التي قام بها نظام الرئيس مرسي, على الرغم من المدة القصيرة جداً لتوليه السلطة (أكثر من سنة واحدة بقليل)، منها تحجيم دور المؤسسة العسكرية المصرية ودورها السياسي وتغيير العديد من قاداتها واولهم المشير محمد حسين طنطاوي والذي أحيل الى التقاعد، وكذلك تحجيم المؤسسة القضائية، وسيطرة الاخوان المسلمين على معظم مرافق ومفاصل الادارات العامة في الدولة المصرية، وتدهور الاقتصاد بدرجات كبيرة، وارتفاع التضخم في البلاد، واصداره للدستور المصري الجديد، الأمر الذي ألب معظم فئات المجتمع المصري ضد سياسات الرئيس محمد مرسي الداخلية، فاندلعت الاحتجاجات الشعبية العارمة من جديد ولكن ضد الرئيس مرسي ونظامه, وبلغت ذروتها في الثلاثين من حزيران 2013، إذ انتقدت ادارة مرسي للبلاد، كذلك طالبت برحيله، شجعت تلك الاحتجاجات المعارضة على توحيد صفوفها عبر تشكيل ما سمي **(حركة تمرد)** والتي جمعت ما يقرب من توقيع (22) مليون مصري معارض لمحمد مرسي اصطفوا في ميدان القاهرة، الا ان محمد مرسي أصر على البقاء في السلطة والقى خطاباً في الثاني من تموز 2013 اعلن فيه تمسكه بالسلطة، وبانه الرئيس الشرعي المنتخب لمصر، الأمر الذي جعل الجيش يتدخل مرة أخرى للسيطرة على المسار الداخلي للدولة المصرية، إذ القى وزير الدفاع في حكومة مرسي الفريق أول عبد الفتاح السيسي خطاباً عاماً في الثالث من تموز 2013 يُعلن من خلاله قيادة الدولة والشعب المصري وازاحة مرسي من سدة الحكم (سبع,التغيير السياسي، 2015,ص268-270).

انتقل المصريون من جديد تحت حكم المؤسسة العسكرية لحين انتخابات رئاسية جديدة لانتخاب رئيس للبلاد، والتي اتخذت العديد من القرارات منها وقف العمل بالدستور الذ اعلنه الرئيس محمد مرسي، واعلان حالة الطوارئ العامة في البلاد، وايقاف عمل جماعة الاخوان وعدها جماعة محظورة، واعتقال اغلب قياديها منهم الرئيس محمد مرسي والمرشد العام للجماعة محمد بديع، والحكم على بعضهم بأحكام قانونية قاسية (الدسوقي، 2014 , ص6).

وهيأت حكومة عدلي منصور لانتخابات رئاسية جديدة في مصر ما بين (السادس والعشرين – الثامن والعشرين من آذار 2014) افضت الى فوز ساحق لعبد الفتاح السيسي على منافسه موسى مصطفى موسى وتولى على اثرها مقاليد السلطة في مصر (https://arabic.rt.com)

الخاتمة

ان التحديات السياسية والامنية التي كانت تعاني منها مصر وليبيا نتيجة الظروف الداخلية التي مرت بها والمتمثلة بتغيير انظمة الحكم في كلا البلدين, الأمر الذي كان لابد معه ان يكون تعاون مشترك للحفاظ على الامن والاستقرار، لا سيما مع وجود تهديدات من جماعات مسلحة تنشر بعض العداء من هنا وهناك, كذلك وجود مساحة حدودية واسعة تفصل بين البلدين، ومحاولات لتهريب السلاح في ظل وضع امني غير مستقر، مع وجود شخصيات معارضة ليبية داخل مصر, والمطالبة بتسليمهم للسلطات الليبية الجديدة، فضلا عن وجود العمالة المصرية في داخل ليبيا, جعل من الموقف المصري متأرجحاً بين الحلول السياسية والتدخلات المسلحة لما تشكله من تحدي خطير على الامن القومي المصري تزامن مع الثورة الشعبية المصري وتدخل الجيش في قيادة تلك الثورة التي انتهت بتولي عبد الفتاح السيسي للسلطة, بعد القضاء على حكم جماعة الاخوان المسلمين بقيادة محمد مرسي.

- **التعاريف**

1- محمد حسني مبارك : (1928-2020) ولد في الرابع أيار ١٩٢٨ في محافظة المنوفية بعد اكمال دراستهُ التحق بالكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩٤٩ والتحق بعدها بكلية الطيران وتخرج منها عام 1950 ثم درس في كلية فرونز العسكرية في الاتحاد السوفيتي وتخرج عام ١٩٦٥، تدرج في المناصب العسكرية منذ ١٩٦٦ ، وقد رقي الى رتبة عميد عام ١٩٦٩ ,وفي عام ١٩٧٢ عين قائداً للقوات الجوية ، وبعد انتهاء حرب ١٩٧٣ رقي الى رتبة فريق طيار، وبعدها عين نائب رئيس الجمهورية انور السادات عام ١٩٧٥ ونائب الرئيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٨ ، وفي الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٨١ فاز بمنصب رئيس الجمهورية بعد إجراء استفتاء شعبي، وقد شغل ذلك المنصب لغاية تنحيه عن الحكم في الحادي عشر من شباط 2011 بعدُ قيام احتجاجات شعبية عرفت (25 يناير) بعدها تدهورت حالته الصحية في السجن واعلن عن وفاته في الخامس والعشرين من شباط ٢٠٢٠, للمزيد من التفاصيل ينظر: انور محمد ، اسمي محمد حسني مبارك، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٨، ص١٥-٨٥ ؛ ارثر جولد شميت الابن , قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة: عبد الوهاب بكر، المجلس الاعلى ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٣٥ ؛ ممدوح الشيخ وأخرون ، يوميات الثورة المصرية يناير ٢٠١١ ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، ٢٠١١ ، ص ٩٣.

2- احمد شفيق: ولد في القاهرة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني (1941- ...) أكمل تعليمه في مدرسة هليوبوليس الثانوية، التحق بالأكاديمية الجوية المصرية, إذ تخرج منها ملازم طيار عام 1962 ، عن عمر يناهز 21 عاماً وصار عضواً في القوات الجوية المصرية، وحصل على زمالة كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية العلياء وزمالة كلية الحرب العليا للأسلحة المشتركة بباريس، ودكتوراه الفلسفة في الاستراتيجية القومية للفضاء الخارجي، وما بين

عامي(1984–1986) عمل ملحقاً عسكرياً في سفارة مصر بإيطاليا ، وفي عام 1991 عين رئيسًا لأركان القوات الجوية المصرية ، وما بين عامي (1996 – 2002) عين قائدا للقوات الجوية استقال على اثرها ، وفي عام 2002 عين وزيرا للطيران المدني، وفي التاسع والعشرين من كانون الأول 2011 تم تعيينه رئيساً للوزراء خلفا لأحمد نظيف الفلويد , للتفاصيل اكثر انظر: https://ar.wikipedia.org.

3- عمر سليمان : (١٩٣٦–٢٠١٢) ولد في مدينة قنا في الثاني من تموز ١٩٣٦ , بعد اكمال تعليمه التحق بالكلية الحربية، درس العلوم السياسية في جامعة عين شمس، تولى منصب مدير المخابرات بين عامي (١٩٨٩–١٩٩١)، ثم رئيس المخابرات العامة عام ١٩٩١ لغاية ٢٠١١ ، ثم نائباً لرئيس الجمهورية في التاسع والعشرين من كانون الثاني (2011)، واعلن عن وفاته في التاسع عشر من تموز ٢٠١٢ بعد اجراء عملية جراحية في الولايات المتحدة الامريكية. مصطفى بكري ، الصندوق الاسود عمر سليمان، اليوم السابع للنشر والتوزيع ،القاهرة ، ٢٠١٥.

4- محمد حسين طنطاوي (1935–2021) ولد الطنطاوي في القاهرة عام 1935 تخرج ضابطاً في القوات المسلحة المصرية من الكلية الحربية عام 1956 شارك في حروب عام (1967–1973)، عمل ملحقا عسكرياً لبلاده في باكستان ومن ثم افغانستان، تولى وزارة الدفاع والانتاج الحربي ما بين ايار 1993 اب –2012, إذ تمت احالته الى التقاعد في الثاني عشر من اب عام 2012 من قبل الرئيس محمد مرسي، توفي في الحادي عشر من ايلول عام 2021 , للتفاصيل اكثر انظر: https://www.marefa.org.

5- محمد مرسي (1951– 2019) ولد في العشرين من اب عام 1951 في قرية العدوة بمحافظة الشرقية ونشأ وسط عائلة فلاحية، انتقل إلى القاهرة للدراسة الجامعية بكلية الهندسة (1970–1975) وتخرج من الجامعة بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف وعين معيدا بها، وسافر إلى الولايات المتحدة عام 1978 للعمل وإكمال الدراسة وحصل على الماجستير في الطاقة الشمسية عام 1978 ثم حصل على الدكتوراه عام 1982 في حماية محركات مركبات الفضاء, تعرض مرسي للمضايقات من السلطات خلال حكم الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، كذلك تعرض للمحاكمة عدة مرات مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين، سجن عام 2006، ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في منزله، وعادت السلطات إلى اعتقاله في كانون الثاني عام 2011 قبيل اندلاع الثورة التي أطاحت بمبارك في شباط من العام ذاته. وشارك مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية عام 2012 مرشحاً عن حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، الا ان الاحتجاجات سرعان ما اندلعت ضد حكم مرسى حينما منح نفسه صلاحيات واسعة في أواخر تشرين الثاني عام 2012 بموجب مرسوم رئاسي, وزادت حدة الاحتجاجات حينما أقرت الجمعية التأسيسية التي كان يسيطر عليها الإسلاميون على وجه

السرعة دستوراً وسط مقاطعة الليبراليين والعلمانيين والكنيسة القبطية, وبحلول الذكرى الأولى لوصوله إلى الحكم في الثلاثين من حزيران نظمت مظاهرات احتجاج ضخمة شارك فيها ملايين المصريين وبعدها بيوم أمهل الجيش مرسى 48 ساعة لتلبية مطالب المحتجين، وحين انتهاء المهلة أعلن عن تعليق العمل بالدستور وتشكيل حكومة تكنوقراط مؤقتة لإعداد دستور جديد, وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وتم إعتقال مرسى وزجه في السجن، وفي عام 2017 أيدت محكمة النقض المصرية حكما بالسجن المؤيد ضد مرسي بتهمة التخابر مع قطر"، وهي القضية المعروفة إعلاميا بهذا الاسم، توفي في المعتقل في السابع عشر من حزيران عام 2019 للتفاصيل اكثر انظر الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/middleeast ؛ احمد فليح حسين الجبوري، العلاقات الإيرانية المصرية ابان رئاسة محمد مرسي 30 حزيران 2012–تموز 2013، بحث منشور، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والاجتماعية والصرفة 30–31 آب 2021، كلية التربية للبنات، جامعة القادسية، ص216–217.

6- معمر القذافي: (1942–2011) هو معمر بن محمد بن عبد السلام من قبيلة القذاذفة ، ولد في السابع من حزيران ١٩٤٢ في مدينة سرت، اكمل دراسته الابتدائية عام ١٩٥٦ وكان متفوقاً واكمل الاعدادية في مدينة فزان، وشارك في المظاهرات ضد الاتفاقيات مع امريكا وبريطانيا عام ١٩٦١ وطرد الى مدينة مصراته بسبب نشاطه السياسي، واسس هناك تنظيماً سرياً، في عام ١٩٦3 انهى تعليمه الثانوي، ودخل الكلية العسكرية الملكية في بنغازي, واسس تنظيم الضباط الوحدويون الاحرار عام ١٩٦٤ تحضيراً للثورة، تخرج عام 1965 من الكلية برتبة ملازم اول، وفي عام 1969 قام بانقلاب على الملك ادريس السنوسي واعلن قيام الجمهورية العربية، وتولى قيادة شؤون البلاد، وفي السابع عشر من شباط 2011 خرج الشعب بتظاهرات ضد نظام الحكم، وتم قصف موكب معمر القذافي من جانب قوات حلف الناتو في العشرين من تشرين الأول ٢٠١١ واصيب بجروح ثم تمكن الثوار من قتله في اليوم نفسه، ودفع في الخامس والعشرين من تشرين الأول ٢٠١١ في مكان مجهول في الصحراء الليبية, ينظر: احمد عبد السلام فاضل و بكر عبد المجيد محمد ، معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام ٢٠١١ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج ٢٣ ، ع 4 ، نيسان, ٢٠١٦ ، ص ١٥٠–١٧٧.

7- (٥) أحمد أبو الغيط: (١٩٤٢– .....) ولد في ١٢ حزيران ،١٩٤٢ بعد اكمال دراسته التحق بجامعة عين شمس وتخرج عام ١٩٦٤ ، وعمل في وزارة الخارجية من عام ١٩٦٥ ، كمستشار وسفير في بعض الدول وفي الأمم المتحدة، في عام ١٩٩٩ عين مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة، وفي عام ٢٠٠٤ عين بمنصب وزير الخارجية لغاية عام ،٢٠١١ ، ثم امين عام الجامعة العربية عام ٢٠١٦. خالد علي محمود العزي، احمد أبو الغيط ودوره السياسي في

مصر 1942–2011 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2020.

List of references:

1. Abu Bakr Al-Desouki, Egypt's regional status in a new era, International Policy Journal, Cairo, p. 197, July, 2014, p. 6.
2. African mediators head to Libya and battles rage over Ajdabiya, quoting the website: https://www.dw.com/ar.
3. Ahmed Falih Hussein Al-Jubouri, Iranian-Egyptian relations during the presidency of Mohamed Morsi, June 30, 2012 - July 2013, published research, the Second International Scientific Conference for the Humanities, Social and Pure Sciences, August 30-31, 2021, College of Education for Girls, Al-Qadisiyah University
4. Ali Muhammad Faraj Al-Nahli, The Libyan Crisis and its Repercussions on Neighboring Countries (2011-2017), Master Thesis (unpublished), College of Arts and Sciences, Middle East University, Amman, 2018, p. 67.
5. Al-Sharq Al-Awsat Newspaper (Baghdad), No. 11845 in May, 2011.
6. Al-Sisi's landslide victory in the Egyptian presidential elections: Quoted from the website: https://arabic.rt.com.
7. Amal Raslan and Samah Abdel Hamid, (Libya insists on arresting Gaddafi's followers in Egypt and the Arab League obliges members to hand them over), Youm7 newspaper, citing the website: https://www.youm7.com.
8. Ammar Ali Hassan, The Political Future of Egypt after the Overthrow of the Muslim Brotherhood's Rule: The Current Candidacy and the Expectation of the Coming Soon, Emirates Lecture Series, p. 185, Emirates Center for Research and Strategic Studies, Abu Dhabi, 2014, p. 13; Ziad Hafez, The January Revolution in Egypt, The Arab Future Magazine, p. 385, March 2011, Beirut, pg. 70.
9. Badia Fawaz Yassin Al-Haj Hussein, The January 25 Egyptian Revolution, American Policy towards the Rise and Fall of Muslim Brotherhood Rule, Master Thesis (unpublished), Graduate School of Birzeit University, Palestine, 2015; Sadad Mouloud Sabaa, January 25 Protest Movement and Political Stability in Egypt, Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 1, No. 17, 2013, pp. 264-297.
10. Field Marshal Tantawi begins a historic visit to Libya, quoting the website: https://www.dw.com/ares.
11. Hanan Nagai, previous source, pg. 77.
12. Hanan Nagai, previous source, pg. 78.
13. Hanan Nagai, previous source, pg. 79.
14. Hanan Nagai, The Libyan Crisis between the Maghreb Approach and the Egyptian Gulf Agenda, Master Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Djilali Bounaama University - Khemis Miliana, Algeria, 2018, p. 77.
15. Hanan Najei, previous source, p. 78.
16. Hisham Bashir and others, Egyptian foreign policy towards conflicts in the region (Syria - Yemen - Libya) from 2011, quoted from the website: https://democraticac.de
17. Ibrahim Minshawi, previous source.
18. Ibrahim Minshawi, previous source.

19. Ibrahim Minshawi, Towards a Collaborative Framework. The truth about the Egyptian role in the Libyan crisis, a report by the Arab Center for Research and Studies, quoting from the website: http://www.acrseg.org.
20. Khaled Mahmoud and Muhammad Al-Barghathi, Enemies of Libya Obstruct Building the Army and the Era of Military Coups Is Over, Al-Sharq Al-Awsat Newspaper (London), p. 12565 on April 23, 2013, citing the website: https://archive.aawsat.com.
21. Khalid Ali Mahmoud Al-Ezzi, Ahmed Aboul Gheit, his class in Egypt 1942-2011, Master's thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2020.
22. Malek Awni, The Clash of Political Geography... The Inevitable Clash between the "New Ottomanism" and the Restoration of Egyptian Power, International Policy Journal, Cairo, p. 219 January 2020, p. 202.
23. Nidaa El-Sayed Hassan Mohamed, The Impact of the Libyan Crisis on Egyptian National Security since 2011, quoted from the website: http://www.acrseg.org.
24. Sadaad Mouloud Saba', Political Change in Egypt, A Study of the American Position, Journal of Legal and Political Sciences, University of Diyala, Vol. 4, p. 1 2015, pg. 268-270.
25. Sadad Mouloud Sabaa, January 25 Protest Movement and Change in Egypt, International Papers Bulletin, p. 198, February 11, 2011, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, pp. 28-29; Muhammad Al-Saffar, Managing the Post-Revolution Period.... The Case of Egypt, International Politics Journal, p. April 184, 2011, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, p. 24.
26. Sadad Mouloud Sabaa, The Muslim Brotherhood and the Change of the Political Regime in Egypt, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, p. 58, 2014, pp. 49-175.
27. The Egyptian Initiative for Resolving the Libyan Crisis: Quoted from the website https://www.sis.gov.eg.
28. The President of the General National Congress concludes a visit to the Arab Republic of Egypt, quoting from the website: https://lana-news.
29. Youssef Muhammad Al-Sawani and Ricardo Rene Larimont, The Arab Spring, Uprising, Reform, and Revolution, translated by: Lotfi Zakrawi, Knowledge Forum, Beirut, 2013, pp. 231-235.